

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٩٥

الخميس، ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

ويذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية اتخذت قراراتين في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، وهما تحديدا القراران ٩/٦٣، المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٩٩/٦٣، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأربعة قرارات في إطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال، وهي تحديدا القرارات ٦٣/٢٣ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٤٢/٦٣ في ١١ كانون الأول/ديسمبر و ٢٣٥/٦٣ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٨١/٦٣ في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/63/L.76.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/63/L.76، المعنون "الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠"، أود أن أسجل في المحضر، بالنيابة عن الأمين العام، البيان التالي عن الآثار المالية المترتبة

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة، نائب الرئيس السيد تومو مونثي (الكاميرون).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البندان ٤٤ و ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/63/L.76)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء

أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن البند ٤٤ من جدول الأعمال بصورة مشتركة مع البند ٤٠ من جدول الأعمال في الجلسة العامة السادسة والثلاثين، المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وكذلك بصورة مشتركة مع البندين ١٠٧ و ١١٢ من جدول الأعمال في الجلسة العامة الحادية والخمسين، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



موارد إضافية لخدمات المؤتمرات حيث أن الاجتماع العام الرفيع المستوى الآنف الذكر سيكون جزءا من برنامج العمل الاعتيادي للجمعية العامة، وبالتالي سيُستعان فيه بموارد الاجتماعات والوثائق التي سبق تقريرها وإدراجها في الميزانية وفقا لما يحق له من موارد.

وبخصوص الاحتياجات المتعلقة بالأعمال الفنية، لا يتيح مشروع القرار الحالي تفاصيل كافية تسمح بتحديد النطاق الدقيق للعملية التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية.

وعلى أساس نتيجة المشاورات بشأن نطاق الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية وطرائقه وشكله وتنظيمه المطلوب عقدها في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار، سيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة تقريرا في بداية دورتها الرابعة والستين عن أي احتياجات مالية محتملة، شريطة أن تتوفر تفاصيل كافية بخصوص نطاق الاجتماع وطرائقه وشكله وتنظيمه في ذلك الحين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/63/L.76، المعنون "الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.76؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.76 (القرار ٣٠٢/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص شكري للسيدة كريستي لينتون بصفتها الممثلة الدائمة لفنلندا، هي والسيد بول بادجي، الممثل الدائم للسنغال، اللذين أدارا المناقشات والمفاوضات المعقدة في المشاورات غير الرسمية باقتدار وصبر لتصل إلى خاتمة ناجحة.

على مشروع القرار. يُقدم هذا البيان الشفوي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب أحكام الفقرتين ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار، تعلن الجمعية العامة أنها:

"تقرر أن تعقد في عام ٢٠١٠، في مستهل الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، اجتماعا عاما رفيع المستوى للجمعية، في موعد يُحدد لاحقا، يشارك فيه رؤساء الدول والحكومات، وتشجّع جميع الدول الأعضاء على أن تكون ممثلة على ذلك المستوى؛

"تقرر أيضا أن تعقد مشاورات بشأن نطاق الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية وطرائقه وشكله وتنظيمه، بهدف اختتام المشاورات قبل نهاية عام ٢٠٠٩، وفي هذا الصدد، تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في بداية دورتها الرابعة والستين".

ونظرا لعدم توفر معلومات عن مدة وطرائق الاجتماع العام الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٠، والتي ما زال يتعين تحديدها من خلال التشاور؛ حسبما قررت الجمعية العامة في الفقرة ٢ من المنطوق، من المفهوم للأمانة العامة أن الاجتماع سيعقد أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية وأن احتياجاته من خدمات المؤتمرات، بما في ذلك خدمات الاجتماعات والوثائق، ستكون في حدود أعباء العمل والمخصصات الإجمالية للجمعية العامة مثل عقد جلستين فحسب يوميا، واحدة في الصباح والثانية بعد الظهر، مع استخدام استحقاقات الاجتماعات من تلك المخصصة للجمعية.

واستنادا إلى ذلك الفهم، فإنه في حالة اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار، لن تكون هناك حاجة إلى أي

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/63/L.75؛ المعنون "الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية"، أود أن أسجل في المحضر، بالنيابة عن الأمين العام، البيان التالي عن الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار.

يُقدم هذا البيان الشفوي وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

تقرر الجمعية العامة في مشروع القرار:

"تأييد الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية، المرفقة مع هذه الوثيقة".

بموجب أحكام الفقرتين ٥٤ و ٥٦ (هـ) من الوثيقة الختامية، فإن الجمعية العامة مدعوة إلى إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية الحالية، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في أعماله إلى الجمعية العامة قبل نهاية الدورة الرابعة والستين؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مطالب بالنظر في إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وآثارها على التنمية وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة في هذا الشأن. ويمكن لهذا الفريق أن يقدم الخبرات والتحليلات الفنية المستقلة التي من شأنها أن تساهم في توفير أساس يسترشد به في العمل وصنع القرار السياسي على الصعيد الدولي وتعزيز تبادل الحوار والآراء على نحو بناء فيما بين صانعي السياسات والأكاديميين والمؤسسات والمجتمع المدني.

وبما أن الجمعية العامة لم تتخذ مقرا صريحا بشأن إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة، وفقا لما هو مطلوب في الفقرة ٥٤ من الوثيقة

وأنا واثق من أن أعضاء الجمعية ينضمون إلي في الإعراب عن خالص التقدير لهما.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البندين ٤٤ و ١٠٧ من جدول الأعمال.

البند ٤٨ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

مشروع القرار (A/63/L.75)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت، في جلستها العامة الرابعة والسبعين المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، النظر أيضا في البند ٤٨ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية قررت؛ وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٧٧ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ والمقرر ٥٥٦/٦٣ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، عقد مؤتمر بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية في المدة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في مقر الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية العامة الآن مشروع قرار صادر بوصفه الوثيقة A/63/L.75.

تقرأ تواريخ المؤتمر الواردة في فقرة دياحة مشروع القرار وفي فاتحة المرفق كالتالي: "٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه" عوضا عن "٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه". وكما تذكّر الجمعية، فقد تعين تمديد مناقشات المؤتمر بواقع أربعة أيام، ولذلك يجب أن نصحح التواريخ.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/63/L.75 بصيغته المنقحة شفويا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، أودّ أن أذكّر الوفود بأنّ تعليق التصويت محدد بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيدة ماسوت بلاناث (كوبا) (تكلمت بالأسبانية): انضم وفد كوبا إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية التي اعتمدت للتو، إقراراً بأهمية المؤتمر. غير أننا نعتقد أن النص لا يلي توقعات البلدان الأشدّ تضرراً بهذه الأزمة الخطيرة؛ بل ويتضمن أيضاً عناصر نرى أنها ترسي سوابق يمكن أن تلحق الضرر بعمل المنظمة.

يجب ألا ننسى أن الأزمة العالمية الحالية بدأت في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية وهي نتيجة سلسلة من المشاكل الهيكلية والمنهجية الخطيرة التي تتجاوز الإخفاقات في تنفيذ سياسات نقدية وتنظيم القطاع المالي. وتبرز الأزمة أيضاً فشل مبدأ الليبرالية الجديدة الاقتصادي والأساطير المتعلقة بالترعة الخيرية للسوق ورفع الرقابة عنه؛ وكذلك سلامة المؤسسات المالية الدولية الحالية وموثوقيتها.

غير أن الوثيقة التي اعتمدت للتو تفتقر إلى أي تحليل جاد للأسباب الجذرية للأزمة الحالية. ولا تتضمن أي التزام بتخصيص الموارد الجديدة والإضافية التي تحتاجها البلدان النامية بصورة ملحة للتعامل مع الآثار الخطيرة لهذه الحالة الحرجة. وفضلاً عن ذلك، فإن الالتزامات البالية، وغير الكافية كذلك، المعلنة من قبل البلدان المتقدمة النمو بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لا تنعكس بصورة كافية في الوثيقة. ويبدو من الطريقة التي يجري التعامل بها مع المسألة أنها تتطلب منا أن نوطن أنفسنا على تلقي صدقة مذلة ومكبلة بشروط وتستهدف التدخل في شؤوننا.

الختامية، ولأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم ينظر حتى الآن في المسألة المبينة في الفقرة ٥٦ (هـ) من الوثيقة الختامية، فإنه لا توجد معلومات كافية متاحة للأمانة العامة في هذا الوقت لتحديد نطاق وطرائق وشكل وتنظيم الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة وفريق الخبراء المخصص المعني بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأثرها على التنمية.

ولذلك، فإنه في ظل عدم وجود قرارات للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة، فإن الأمانة العامة غير قادرة على تحديد المدى الكامل للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار.

وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، فإن الأمين العام سيقدم بيانات عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار، إن وجدت، إلى الجمعية العامة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. بمجرد اتخاذ قرارات محددة بشأن الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة وفريق الخبراء المخصص المعني بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأثرها على التنمية، شريطة توفر تفاصيل كافية بشأن نطاق الهيئتين وطرائقهما وشكلهما وتنظيمهما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.75، المعنون "الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية"، بصيغته المنقحة شفويًا. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/63/L.75 بصيغته المنقحة شفويًا؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.75 (القرار

٣٠٣/٦٣).

وفضلا عن ذلك، يود وفدنا أن يسترعي الانتباه إلى قضايا معينة تطرق إليها النص ونرى أنها ذات أهمية خاصة. إننا نرفض، بصفة خاصة، الإشارة إلى مفهوم الأمن البشري المثير للجدل والذي لا يوجد له تعريف متفق عليه بين الحكومات فحسب، بل إنه يُفسر أيضا في الكثير من السياقات على أنه يسمح بوضوح بالتدخل ويجري استغلاله بسهولة لتبرير أي شكل من أشكال الاعتداء على مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

كما تتضمن الوثيقة إشارة إلى ما يسمى المبادئ الجوهرية لفعالية المعونة وترابطها بالتعاون بين بلدان الجنوب. وكوبا لا تعترف بهذه المبادئ المزعومة التي تحاول صرف الانتباه عن البيانات المتبدلة لبعض المانحين عن الحاجة إلى استخدام المعونة بصورة فعالة لحل مشاكل العالم النامي. فهذه المبادئ محاولة لتفادي الاعتراف الصريح بانعدام الالتزام وغياب الإرادة السياسية الحقيقية لتزويد بلدان الجنوب بالموارد المالية التي تحتاجها بدون متطلبات أو شروط، وبخاصة في الحالات الحرجة مثل الحالة الراهنة.

وبنفس المنطق، فإننا نرفض محاولة استخدام هذه المبادئ كأساس للتعاون بين بلدان الجنوب الذي يجري تنفيذه في بلداننا النامية بروح التضامن والاحترام. وأود أن أعلن بوضوح أن كوبا ستواصل العمل في هذا المنتدى وفي كل سياق محتمل آخر للنهوض بالمصالح الأساسية لبلدان الجنوب والتي لم تنعكس في هذا النص بالطريقة العميقة المطلوبة، للأسف.

اسمحوا لي أن أحتتم بإعادة التأكيد على أنه لا يمكن إيجاد حلول للأزمات المالية والاقتصادية والغذائية وأزمته الطاقة والبيئة التي تؤثر على الكوكب برمته إلا بضمان

وتزيد الأزمة المالية من خطورة تفاقم أزمة الديون من جديد. فمعظم البلدان النامية عرضة لحدوث انخفاض في احتياطياتها من النقد الأجنبي، الأمر الذي سيؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في السداد. ويجب على العالم الغني إلغاء الديون. ولن تُترجم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إلى مكاسب حقيقية لشعوبها إذا لم ترافقها عملية إعادة هيكلة عميقة للنظام الاقتصادي والمالي والتجاري السائد، قوامها العدل والإنصاف والتضامن.

ويجب علينا إعادة التفكير في كل ما ترسخ منذ بريتون وودز، ومن الضروري أن تضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في هذا المسعى. ولا يمكن اتخاذ قرارات بشأن الحلول الشاملة المطلوبة لمواجهة الأزمة الحالية بمعرفة أغنى البلدان وحدها، على الرغم من مسؤوليتها الأساسية عن الأزمة، ولا خلف أبواب مغلقة وفي منتديات المشاركة فيها محدودة مثلما كان الحال في أحدث مؤتمر قمة لمجموعة العشرين. فلم يتطرق النقاش هناك حتى إلى الأسباب الجوهرية للأزمة الحالية ولا إلى الحاجة إلى تغيير الهيكل المالي الدولي بصورة جذرية.

ولا يتناول النص الذي اعتمد للتو إصلاح المؤسسات المالية الدولية بالطريقة المتعمقة المطلوبة. ويحاول فحسب دعم نظام يسمح للبلدان الغنية الرئيسية بالحفاظ على السلطة والامتيازات والمكاسب التي تتمتع بها حتى يومنا هذا.

وكما قال وفد بلادي أثناء المناقشة العامة للمؤتمر، فإنه يجب إعادة بناء النظام المالي الدولي من أساسه. فإخفاقات هذا النظام لا تكمن ببساطة في اللوائح المنظمة له. والنظام الحالي غير ديمقراطي وقد أرسيت قواعده ومبادئه لخدمة مصالح قلة من القوى الصناعية.

المشاركة الكاملة والاهتمام باحتياجات جميع الدول، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها.

السيد إسكالونا أوخيدا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نؤكد مجددا التحفظات والملاحظات التي عبرنا عنها في المؤتمر عندما اعتمدت هذه الوثيقة الختامية. ونعرب عن تأييدنا للملاحظات التي أبدتها وفد كوبا للتو بهذا الخصوص. وتشدد فنزويلا على الحاجة إلى إصلاح النظام المالي الدولي وإلى أن تكون هذه المناقشة مفتوحة لجميع البلدان وجميع الدول الأعضاء. ونود أيضا تسليط الضوء على آرائنا بشأن مفهوم الأمن البشري. وفي هذا الصدد، نعيد تأكيد ما ذكرناه بالفعل في عدد من الجلسات بشأن هذا الموضوع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٤٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.